الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/123

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ – ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة الحكيم، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

210113 210113 12-62925 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

[الأصل: بالعربية]

بيـان

تنعقد الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة هذا العام لمناقشة موضوع غاية في الأهمية وهو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات وتأتي أهمية هذا الموضوع نظرا لامتداد ظاهرة العنف ضد المرأة إلى جميع المجتمعات من دون استثناء وانتشارها بمعدلات مثيرة للقلق، الأمر الذي يستدعي تكاتف جميع الجهود على المستوى الدولي للعمل من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

إننا في مؤسسة الحكيم نعتقد جازمين بأن انعقاد الدورة الحالية للجنة وضع المرأة يعتبر فرصة عظيمة لإسماع صوت المرأة على المستوى المحلي والوطني والدولي، ونؤكد بهذه المناسبة على أهمية مشاركة المرأة في عملية مناقشة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وعلى ضرورة تقديم جميع أنواع الدعم الدولي من أجل تمكين المرأة وعلى جميع المستويات.

وبهذه المناسبة وفي الوقت الذي نثمن فيه للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء جهودها من أجل تمكين المرأة ونيلها جميع حقوقها ورفع الظلم عنها، نود التأكيد على أهمية الاستمرار في إيجاد الشراكات الفاعلة والوثيقة بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني لغرض إحراز تقدم في هذا المجال، لأن تعزيز دورمنظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية سوف يسهم بتمكين المرأة من المشاركة مشاركة كاملة في الحياة عبر جميع القطاعات وعلى جميع المستويات وسوف يؤدي إلى تقوية المرأة وإنشاء مجتمعات أكثر استقرارا وعدلا؛ وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا وتحسين نوعية حياة المرأة والرجل والأسر والمجتمعات المحلية.

إن مؤسسة الحكيم والتي تعتبر من أكبر مؤسسات المجتمع المدني في العراق ومن خلال الأنشطة المختلفة لدائرة شؤون المرأة فيها تسعى دائما لتثقيف المرأة العراقية والدفاع عن حقوقها ومنحها الفرص المناسبة على جميع المستويات، بالإضافة إلى البرامج المتعددة الهادفة إلى تقديم الدعم المادي للنساء من الطبقات الفقيرة وخصوصا شريحة الأرامل والتي تعد شريحة واسعة في المجتمع العراقي، وتهدف المؤسسة أيضا من خلال برامجها إلى مساعدة المرأة العراقية في مواجهة جميع أنواع التحديات، والتي من أبرزها ظاهرة العنف والعنف المترلي.

إن العنف ضد المرأة أصبح ظاهرة عالمية خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات في العالم، بما في ذلك مجتمعنا العراقي، وهي ظاهرة مرفوضة من قبل جميع الأديان السماوية، والقوانين والضمير الإنساني الحي.

لقد قامت مؤسسة الحكيم في العراق ومنذ إطلاق الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان – كي مون يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للحملة الدولية لمكافحة العنف ضد المرأة بالعديد من النشاطات التي تهدف إلى زيادة الوعي الشعبي لمناهضة هذه الظاهرة.

وقد تبنت المؤسسة مبادرة (اليوم الإسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة) التي أطلقها الزعيم العراقي الخالد المرحوم السيد عبد العزيز الحكيم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ اعتقادا منا بأن هذه المبادرة هي خطوة مهمة وأساسية لدعم الجهود العراقية والإقليمية والدولية في هذا المجال ولأن هذه المبادرة اعتبرت مناهضة العنف ضد المرأة واجبا دينيا إضافة لكونها مسألة إنسانية، فإننا نعتقد أن دعم واستثمار هذه المبادرة سوف يسحب البساط من ذوي الأفكار المتطرفة والذين يرتكبون العنف باسم الدين، لذلك فإننا ندعو جميع المنظمات الدولية المعنية لدعم هذه المبادرة.

لقد أصبحت هذه المبادرة فعالية سنوية ذات نشاطات علمية وثقافية وإعلامية ركزت على تفعيل العناصر المعنوية في الدين وتفعيل العامل الديني والعشائري للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة ونجحت في تسليط الضوء على هذه الظاهرة التي تعاني منها المرأة في جميع المجتمعات ووضعت لها العديد من الحلول والمعالجات المستلهمة من الدين الإسلامي الحنيف، بعد أن تفاعلت الكثير من الرموز الدينية والشرائح الاجتماعية في العراق مع هذه المبادرة.

إن مؤسسة الحكيم تؤمن بأن تعميم حصول النساء والفتيات على التعليم على جميع المستويات هو شرط أساسي لتمكين المرأة، لذلك فقد رعت المؤسسة في العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ عملية تربوية كبيرة من خلال المدارس والمعاهد التعليمية التابعة لها، والتي وفرت فرص التعليم لآلاف الطالبات العراقيات من مرحلة التعليم الابتدائي وحتى مرحلة التعليم العالي الأكاديمي فضلا عن دورات محو الأمية التي تقيمها المؤسسة في مختلف مناطق العراق.

إننا وفي الوقت الذي نشدد فيه التأكيد على أهمية قيام جميع الحكومات بدعم وتشجيع برامج التوعية بالعنف ضد المرأة؛ نطالبها أيضا بسن التشريعات الملائمة واتخاذ التدابير الوقائية والعقابية اللازمة للقضاء على جميع أنواع العنف واستغلال النساء في البغاء أو الاتجار بهن، مع إيجاد آليات مراقبة لضمان التطبيق الدقيق لهذه التشريعات.

كما نود التأكيد على الاهتمام بشريحة النساء الفاقدات للمعيل من أرامل ومطلقات واللاتي يحتجن إلى رعاية خاصة وسن التشريعات والقوانين الملائمة ورصد الميزانيات ووضع الخطط المناسبة للتخفيف من أعباء النساء الفاقدات للمعيل والعمل على خفض معدلات البطالة بين النساء من خلال توفير فرص عمل كريمة لهن.

إننا ندعو الأمم المتحدة إلى حث الدول الأعضاء على تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لكي لا تقتصر على الدعم المادي فقط بل تطويرها لتكون مراكز بناء وإعداد وتطوير طاقات وقدرات النساء حتى يأخذن فرصتهن في إدارة شؤون المجتمع، وكذلك تشجيع الدول الأعضاء على ضمان الفرص المتكافئة لتبوأ النساء المواقع القيادية المختلفة سياسية أو مدنية أو اجتماعية بشكل ينسجم مع واقع المرأة وظروفها ليكون أمام المرأة الفرصة في أن تتقلد هذه المواقع دون تمييز.

وختاما نود التأكيد على ضرورة تركيز المزيد من الاهتمام بالمرأة الريفية والتي تتعرض إلى تعنيف مضاعف وإلى حرمان مضاعف وهي أبعد من المعرفة بحقوقها واستحقاقاتها من المرأة في المدن وهذا يتطلب متابعة واهتماما خاصا لضمان حصول المرأة الريفية على كامل حقوقها في المجال التعليمي والصحي والاقتصادي.